

## الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن أسلم الزوج قبلها .  
قوله وإن أسلم قبلها فلها نصف المهر .  
هذا المذهب وعليه جمهور الأصحاب أيضا .  
قال في الفروع : اختاره الأكثر .  
قال في الهداية : وهو اختيار عامة أصحابنا .  
قال الزركشى : هذا المشهور من الروایتين والمختار للأصحاب : الخرقى و أبي بكر والقاضى وغيرهم .  
وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في المغني و الشرح .  
وهذا من غير الأكثر الذى ذكرناه عن الفروع في الخطبة .  
وعنه : لا شئ لها جزم به في المنور وغيره وصححه في النظم وغيره وقدمه في الخلاصة و المحرر و الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع .  
قلت : وهو الصواب .  
وأطلقهما في المذهب و ميسوك الذهب و المستوعب و تجريد العناية .  
ويأتى ذلك أيضا في كلام المصنف في كتاب الصداق فيما ينصف المهر .  
فعلى الأول : إن أسلما - وقالت : سبقتنى وقال : أنت سبقتنى - فالقول قولها ولها نصف المهر قاله الأصحاب .  
وإن قالا : سبق أحدهما ولا نعلم عينه : فلها أيضا نصف المهر على الصحيح من المذهب .  
جزم به في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة وغيرهم .  
وصححه في المغني و الشرح و النظم .  
وقدمه في المحرر و الرعايتين و الحاوي الصغير و الفروع وغيرهم .  
وقال القاضى : إن لم تكن قبضته لم تطالبه بشئ وإن كانت قبضته لم يرجع عليها بما فوق النصف